

الحاجة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية

عبد المحسن هلال

أستاذ العلوم السياسية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة - السعودية.

أولاً: الحاجة إلى الإصلاح

بالرغم من مضي أكثر من ثمانين حولاً على توحيد أجزاء المملكة العربية السعودية إلا أنها ما زالت بلداً تقليدياً في تنظيماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي أحوج ما تكون إلى الإصلاح والتطوير حتى يمكنها الانتماء إلى القرن الواحد والعشرين.

يمكن تلخيص تلك الحاجة في النقاط التالية:

١ - تكويناتها الطبقية الاجتماعية ما زالت متكئة على مفهوم القبيلة والعشيرة كمقابل للتنظيمات الدستورية المعتمدة على مفهوم المواطنة والحقوق والواجبات، فتفتشت الهويات المنطقية والفئوية وغابت الهوية الوطنية الجامعة.

٢ - نظامها السياسي لم يعثره أي تغيير منذ النشأة وحتى صدور «دستور المنحة» في العام ١٩٩٢، الذي لا بد من مواصلة تطويره وتحديثه حتى يتيح المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار، ويفصل بين السلطات الثلاث ويحقق استقلالها عن الحاكم، ويقر مبدأ المحاسبة لمعالجة الفساد المستشري ويسمح بوجود إعلام حر مستنير.

٣ - اختلال البنى الاقتصادية وضبابية الخطط التنموية التي عجزت عن تحقيق أول أهدافها، تنويع مصادر الدخل، منذ أول خطة قبل أربعين عاماً وحتى اليوم، ولا بد من معالجة النظام الاقتصادي الذي نشأ ربيعاً وما زال، تسيطر عليه رأسمالية الدولة وتحدد نمط إنتاجه، وتحرير السياسة النفطية عن السياسة التنموية.

٤ - النظم التعليمية المترهلة في مختلف مراحل التعليم العام والجامعي والتدريب المهني ومناهجها العتيقة التي تفاقم مخرجاتها من مشاكل البطالة المتفشية.

٥ - وضع المملكة محلياً، الشقيقة الكبرى، وموقعها عربياً، بيت العرب، ومكانتها إسلامياً، كحاضنة للحرمين الشريفين، وموقعها عالمياً كأكبر ممول ومالك للنفط، عصب

تجارة العالم، يفرض عليها تحديث نظمها وتقديم نفسها كدولة حديثة مستقرة يطمئن العالم في تعامله معها.

ثانياً: المسيرة الإصلاحية منذ التأسيس

منذ إعلان الدولة الجديدة باسم المملكة العربية السعودية في العام ١٩٣٢، على ثلاثة أخماس شبه الجزيرة العربية، استقرت الأمور للملك عبد العزيز بعد انطفاء موجات معارضة أولية، مناطقية بالأساس، لعل أهمها «موقعة السبلة» في العام ١٩٢٩ مع «الإخوان» وهم التيار الديني المحافظ الذي أعان الملك في توحيد الدولة، ثم أرادوا التوسع بضم أراض جديدة من العراق والكويت، مما يتعارض مع اتفاقات الملك الدولية فاضطر إلى كبح جماحهم، ثم «ثورة حامد بن رفاعة» شيخ قبيلة بلي في العام ١٩٣٢، باتفاق مع حزب الأحرار الحجازيين. حفلت مرحلة البدايات بمحاولات الملك عبد العزيز تأسيس دولة جديدة بالاستعانة بخبراء عرب وأجانب لإدارة دولة مترامية الأطراف، واستطاع الاستفادة من الإرث الإداري والسياسي الذي كان متوافراً في مكة المكرمة عاصمة الإمارة السابقة للأشراف في الحجاز، مثل المجالس المهنية والنقابية المنتخبة ووجود مجلس مطور للشورى، بل وجود أحزاب سياسية، وبالفعل تضافرت الجهود لوضع مجموعة نظم وقوانين لإدارة شؤون الدولة الجديدة، وإن عاب تلك التنظيمات المركزية الشديدة إلا أن هذه طبيعة البدايات.

اقتنع الناس في فترة التأسيس بهذه «الوعود الإصلاحية» وبهذه الطريقة التقليدية في الحكم، ومضوا ينتظرون عطاءاتها، ظهرت ملامح ذلك عندما بدأ تصدير النفط في العام ١٩٤٦ بعد طول اعتماد على عائدات الحج والعمرة، فساعد على استقرار الحكم وتمويله باحتياجاته المالية، غير أن كثيراً من محاولات عبد العزيز التحديثية اصطدمت، مرة أخرى، برفض ومقاومة رجال التيار الديني المحافظ، إلا أنه استمر في سياسة المهادنة. خارجياً اتّبع الملك سياسة الحياد أثناء الحرب العالمية الثانية، ورفض الانضمام إلى عصبة الأمم المتحدة، إلا أنه بعد الحرب انضم إلى هيئة الأمم المتحدة، وساهم في تأسيس جامعة الدول العربية.

١ - الملك سعود وبداية المطالب الشعبية

مع تولي سعود، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، ظلّ كثيرون أن مرحلة التأسيس قد استوفت وقتها وأن وقت بناء الدولة الحديثة، غير أن الأمور لم تصب في هذا الاتجاه. ظلّت وظيفة الشورى معطلة، وظل «المجلس» هو مكان تواصل الحاكم والمحكوم، ولم تبد في الأفق أية نية للتحويل إلى نظام حكم دستوري يكفل حقوق المواطنين. استمر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وترسخ مفهوم الاقتصاد الريعي، وبدت ملامح تشكل أنماط إنتاجية طفيلية مع سيطرة الدولة على كل مناحي الإنتاج، وانتشرت ثقافة الاستهلاك. تمكّن سعود في نهاية عهده من إنشاء عدة وزارات خدمية، وتوسع في الصرف على التعليم وأسس أول جامعة حديثة بعد أن كان التعليم العالي محصوراً في كليتي الشريعة والتربية بمكة، وبدأ أول توسعة سعودية للمسجد الحرام، وألغى اتفاقية قاعدة الظهران مع الولايات المتحدة، وشكّل أول

وزارة شعبية، غير أن كل ذلك تم بدون تخطيط مركزي يراعي الأولويات، وكان بعيداً جداً عن الطموحات الشعبية في المشاركة في صنع القرار.

تزامن عهده مع فورة الانقلابات العسكرية العربية، وظهور المد القومي العربي، وخصوصاً الخطاب الناصري الذي سيطر على الشارع العربي، فبدأت المطالبات الشعبية العلنية بتحديث البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. استغل كثير من المثقفين والكتاب الانفراجة الإعلامية غير المسبوقة التي حدثت أثناء الخلاف بين الملك وولي عهده لإعلان أهم المطالب الشعبية. يرصد أحمد عدنان في كتابه **السجين ٣٢** ثلاثة أمثلة لهذه المطالب:

- مناقشة مشروع نظام الحكم (الدستور) ونظام القضاء المقترحين من قبل الحكومة (عزيز ضياء، صحيفة الندوة، ٢٦/ ١١/ ١٩٦٢).

- المطالبة بخطوات إصلاحية نوعية كالانتخابات المباشرة لتشكيل مجلس شورى فعال (محمد سعيد طيب، صحيفة الندوة، ١٧/ ٢/ ١٩٦٣).

تزامن عهد الملك سعود مع فورة الانقلابات العسكرية العربية، وظهور المد القومي العربي، فبدأت المطالبات الشعبية العلنية بتحديث البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

- الانتقاد العلني لبعض القرارات الحكومية، كانتقاد تعيين أمير مكة من أفراد الأسرة الحاكمة والمطالبة بأن ينتخبه أهل مكة مباشرة (هشام علي حافظ، صحيفة المدينة، ١٩٦٣).

٢ - فترة صراع الأخوين

ظهر على السطح في العام ١٩٥٨ نزاع بين الملك وأخيه ولي العهد الذي أصبح رئيساً للوزراء أيضاً، وسحب كثيراً من صلاحيات الملك لعدة أسباب، منها ما قيل عن تورط الملك في مؤامرة لاغتيال الزعيم المصري عبد الناصر، ومنها تدهور الحالة الاقتصادية للبلد وتدهور صحة الملك، والأهم بداية تشكل معارضة حقيقية للدولة في السر والعلن، فضلاً عن محاولات انقلابية. من ذلك ما أعلنته مجموعة من الأمراء، لقبوا أنفسهم بالأمراء الأحرار، وقالوا إنهم يريدون إنقاذ الدولة من صراع الأخوين وشق طريقها نحو الحداثة، عرضوا مشروعهم بداية على ولي العهد بإجراء تأييده ضد الملك لكنه رفض، فاقترحوه على الملك الذي وافق رغبة في مساعدتهم لاستعادة سيطرته على الدولة وهو ما تمّ في العام ١٩٦٠.

كان مشروع الأمراء تقدماً في تطلعاته، تحدث عن ملكية دستورية، وتفعيل مجلس الشورى، ووضع نظام للمقاطعات، وفصل للسلطات الثلاث، والتفريق بين الأسرة الحاكمة والحكم. غير أنه وبعد أن استعاد الملك سيطرته سرعان ما تم إفشال المشروع بسبب نزاعات جانبية بين الأمراء الأحرار أنفسهم من جهة، وبينهم وأبناء الملك من جهة أخرى، ثم معارضة ولي العهد ومناصريه للمشروع. وبعد تولي فيصل تم نسيان المشروع وطرد أصحابه من البلد، وأخذ الملك الجديد على عاتقه مهمة القضاء على التنظيمات السرية والعلنية التي تشكلت

أثناء صراع الأخوين لقلب نظام الحكم. يرتب أنور عبد الله في كتابه **العلماء والعرش** ظهور هذه التنظيمات تاريخياً كالتالي:

- جبهة التحرير الوطني الشيوعية (١٩٥٧).
- منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٥٩).
- منظمة الثورة الوطنية حركة القوميين العرب (١٩٦١).
- إتحاد شعب الجزيرة العربية (١٩٦١).
- الجبهة الديمقراطية الشعبية (١٩٦٥).
- الحزب الديمقراطي الشعبي (١٩٧٠).
- حزب العمل الاشتراكي (١٩٧٥).
- منظمة الثورة الإسلامية (١٩٧٨).

ويضيف أليكسي فاسلييف في كتابه **تاريخ العربية السعودية** ظهور مجموعات أخرى مثل «الحزب النجدي الثوري» و«الجبهة القومية الديمقراطية في السعودية»، وتنظيم آخر باسم «نجد الفتاة» المشكّل في الستينيات من مثقفين سعوديين بالخارج. ويتحدث روبرت ليسبي في كتابه **المملكة** عن اكتشاف مؤامرتين لقلب نظام الحكم في العام ١٩٦٩، إحداهما من جدة بزعامة يوسف الطويل، والأخرى من الظهران لضباط من سلاح الطيران بزعامة العميد داود الرميح. كل هذه التنظيمات كانت سرية لا يعرف عنها سوى ما يوزع سراً من منشورات وبيانات تطالب بالحكم الدستوري وإلغاء الملكية، جميعها تم القضاء عليها إما بقتل أعضائها أو اعتقالهم أو هروبهم.

٣ - الملك فيصل ومواجهة المد القومي

يعتبر فيصل المؤسس الثاني للمملكة، أحكم قبضته على الأمور أمنياً وسياسياً وضبط المال العام. اجتماعياً اهتم بتعليم الفتيات، وبدأ برنامجين للبحث عن المياه ولتوطين البادية، وتوسّع في إقامة المطارات والموانئ البحرية، وربط مدن المملكة بشبكة طرق حديثة. أنشأ مستشفى فيصل التخصصي، وتعاون مع منظمة الصحة العالمية في إعداد برامج حكومية، وأصدر عدداً من الأنظمة الإدارية كنظام العمل والعمال ونظام التأمينات الاجتماعية. اقتصادياً طالب بتعديل اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة «أرامكو» بعد أن وجدها غير منصفة، ونقل الحكومة إلى دور المشاركة في اتفاقات استغلال مكامن النفط، وقرر عدم منح امتياز استثمارات نفطية جديدة إلا للمؤسسات وطنية.

إصلاحياً أطلق الوعود بتطوير مجلس للشورى وتبني نظام للمقاطعات ووضع نظام الحكم، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق. ظهرت بوادر تنمية اجتماعية واقتصادية لمسها المواطن العادي ولبت بعض متطلباته، غير أن نمط الإنتاج والإدارة العامة للدولة ظلّ بدون تغيير، بل تغوّل دور الحكومة في حياة المواطن الذي أصبح معتمداً بشكل أساس على خدمات الدولة وما

تقرره هي من تشريعات ونظم. خارجياً تبنى فيصل الدعوة إلى التضامن الإسلامي لمقاومة تغلغل الأفكار التقدمية والقومية التي أنبتت كل تلك المنظمات السياسية أثناء حكم سلفه سعود، فدعا إلى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وكان يرفض إقامة علاقات دبلوماسية مع العالم الشيوعي خوفاً من تسرب مبادئه إلى المملكة. ولعل أبرز قراراته المشاركة في وقف تصدير النفط لبعض دول الغرب بعد حرب العام ١٩٧٣.

٤ - الملك خالد ومرحلة الصدام المسلح

اغتيال فيصل في العام ١٩٧٥ وخلفه الملك خالد الذي بدأ فترة حكمه بعفو عام عن جميع المعتقلين والناشطين السياسيين الذين امتلأت بهم السجون في عهد سلفه فيصل، وساعد ارتفاع أسعار النفط، فيما سمي حينها بالطفرة النفطية الأولى، بتنفيذ أول خطة تنمية خمسية على مستوى الدولة، هدفت إلى تنويع مصادر الدخل وتنمية المواطن السعودي مهنيًا واجتماعيًا، لكن لم يُقدم أي مشروع تنمية سياسية. حدثت في عهده عملية احتلال المسجد الحرام من قبل جماعة دينية متشددة بقيادة جهيمان العتيبي مع بداية القرن الهجري الحالي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٩، وقد تمكنت الدولة من تحرير المسجد الحرام بعد ١٦ يوماً، غير أن تداعيات الحادثة ما زالت تضرب بآثارها على الدولة والمجتمع السعودي حتى اليوم.

٥ - الملك فهد والغضب الشعبي

اتسمت فترة حكم فهد الطويلة نسبياً (من عام ١٩٨٢ حتى العام ٢٠٠٥، وكان الرجل الأول في الحكم خلال ولايته للعهد نظراً إلى مرض الملك) بمدى ديني صبغ معظم أنشطة الدولة تأثراً بحركة جهيمان، فأنشأ وزارة للشؤون الإسلامية، وافتتح مجمعاً لطباعة المصحف الشريف، واهتم بتوسعة الحرمين الشريفين، وأطلق على نفسه لقب «خادم الحرمين الشريفين». سياسياً استأنف عمل مجلس الشورى بالتعيين وليس بالانتخاب، وأعلن نظام الحكم الأساسي، وأصدر نظام المناطق. اقتصادياً ساهم في تطوير المملكة تجارياً وصناعياً وأنشأ مشاريع صناعية مثل مجمعي الجبيل وينبع، وبدأ برنامج السَّعَوَدَة. إلا أن انخفاض أسعار النفط خلال الثمانينيات أوقف معظم هذه المشاريع، بل سادت موجة تقشف كبيرة.

واجه فهد عدة أزمات، إضافة إلى بقاء ذيول حركة جهيمان، أهمها انخفاض عائدات النفط، ثم أرقه اقتصاد البلد أكثر بتمويل حرب العراق ضد إيران خوفاً من تأثير الثورة الإيرانية، ثم تدهور الاقتصاد بتمويل وجود القوات الأجنبية، وارتفع الدين العام في عهده إلى مستويات غير مسبوقة كادت تعصف بالاقتصاد ككل. قرار الاستعانة بالقوات الأجنبية تسبب في غضبة شعبية عارمة كان لها تداعياتها، فظهر أول بيان مدني يطالب بالإصلاح، تبعه خطاب المطالب، ثم مذكرة النصيحة من تيار الصحوة، ثم حدثت تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فضيقت الخناق على قيادة المملكة ممثلة في ولي العهد، نظراً إلى مرض الملك، وأصبحت المملكة تحت أنظار العالم لأن من قام بالتفجيرات كان أغلبهم سعوديين.

٦ - الملك عبد الله وظاهرة البيانات

وكما تداخلت فترة حكم فهد مع سلفه خالد بسبب المرض، تداخلت أيضاً فترة عبد الله مع فهد لنفس السبب، وأثناءها أطلق مبادرة السلام العربية، وتم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ثم بعد توليه تحسّنت عائدات النفط فبدأ بإنشاء المدن الاقتصادية، وتوسّع في برامج الابتعاث، وأسّس جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وفتح المجال أمام عمل المرأة، وأصدر نظامين جديدين للقضاء والمظالم، وحصر الفتوى بهيئة كبار العلماء، إضافة إلى مشاريع أخرى لتسهيل الحج وتوسعة الحرمين الشريفين. تعاطف الملك مع المطالبين بالإصلاح وسعى إلى تحقيق معظم مطالبهم، وكان يطالبهم بالتدرج وعدم قفز المراحل. أنشأ هيئة مكافحة الفساد الذي أصبح سمة المرحلة وشوهدت آثاره في هشاشة البنى التحتية للمدن وسوء التخطيط والتنفيذ. خارجياً حاول تحسين صورة المملكة التي شوهدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وبدأ حواراً للأديان، وكان من قبل قد زار الفاتيكان، وهو يتمتع بسمعة حسنة داخلياً وخارجياً.

ثالثاً: الإصلاح بين المطالب والوعود

من الاستعراض السابق يتضح أنه منذ تأسيس المملكة كانت هناك مطالب شعبية ملحّة للتحديث، اختفت حدّتها أثناء حكم عبد العزيز بسبب ظروف التنشئة ودواعي الأمن وقلة الموارد المالية، لكنها تفجّرت مع تولي سعود، وتمّ استخدام المطالب الإصلاحية كورقة سياسية أثناء نزاع سعود مع فيصل لكسب تعاطف الشعب، وتم نسيانها بعد استتباب الأمر لفيصل. ظل المجتمع في حالة كمون بعد قضاء فيصل على الانقلابيين، وزجّه المنادين بالإصلاح في السجون، وظلت المطالب الشعبية تقابل بالوعود من قبل السلطة حتى استيقظ الجميع في عهد خالد على حركة جهيمان المطالبة بمزيد من التزمّت في أمور الدين. ومع أن الدولة قضت على الحركة إلا أنها نفذت معظم مطالبها على أرض الواقع، فزاد في عهد فهد نفوذ التيار الديني، وسيطر على مجالات حيوية كثيرة كالتعليم والمعرفة وحرية التعبير عن الرأي. وقبل أن يفيق الناس من توابع حركة جهيمان جاءت حادثة احتلال الكويت وقرار الاستعانة بالقوات الأجنبية لينفجر الغضب الشعبي من كافة الأطياف، ولتبدأ مرحلة إصدار بيانات المطالبة بالإصلاح وعرائض الاحتجاجات الجماعية العلنية. اكتملت حلقة العصف بالدولة والمجتمع السعودي في عهد عبد الله بحادثة تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة التي بدا وكأنها أعادت صياغة الاثنين، الدولة والمجتمع السعوديين، وما زالت عملية إعادة الصياغة مستمرة مع تفاعلات الربيع العربي.

١ - المطالب الشعبية

تواصل تجاهل الدولة لكل دعوات الإصلاح ذات الطابع السلمي معتقدة بإمكانية فصل التنمية المجتمعية عن التنمية السياسية، وبدا من خلال صراع النخب الدينية والمدنية، وصراع هذه النخب مجتمعة مع الدولة، أن التيار الديني يقف ضد عمليات التحديث المجتمعي التي

تقوم بها الدولة، وبدورها تقف الدولة ضد عمليات التحديث السياسي التي يطالب بها التيار المدني مستخدمة أحدهما ضد الآخر مع تفضيل للجانب الديني لاستخدامه وقت الحاجة. غير أن شهر العسل الطويل هذا بين التيار الديني والدولة سرعان ما أنهاه قرار الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت، تشكل حينها اتجاهان لمطالب الإصلاح، أحدهما مدني الطابع يطالب بدولة مؤسسات حديثة وتنمية سياسية تتيح المجال للمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار وحرية التعبير عن الرأي وتهتم بوضع المرأة، وهو اتجاه سلمي يعتمد الحوار وسيلة لتحقيق أهدافه، ولأنه كذلك ولتقاطع مشاريعه مع مشاريع الدولة للتحديث المجتمعي فقد سهل على الدولة التعاطي معه مبدئياً، ثم تصادمت معه في مشاريع التحديث السياسي إلى درجة الاعتقال والمنع من السفر. **الاتجاه الآخر** ديني الطابع، تفرّع إلى ثلاثة أفرع رئيسية، الأغلبية، ولارتباطاتها المصلحية، استجابت لرغبة الدولة في التمهّل في عملية الإصلاح، وتمثّل في المؤسسة الدينية الرسمية للدولة وبعض قادة تيار الصحوة، والثاني رفع السلاح ضدّ الدولة لفرض الإصلاح الذي يراه، والثالث اختار إما الصمت أو الانضمام إلى التيار المدني السلمي.

أ - العريضة المدنية: ولدت فكرة أول بيان مدني يطالب بالإصلاح، «العريضة المدنية»

كما سمّيت حينها، وعزّابها هو الشيخ أحمد صلاح جمجوم، وزير سابق معروف بوطنيته وتوجهه الإسلامي المستنير، أثناء اجتماع لوزير الداخلية بمجموعة من الشخصيات العامة بجدة لشرح قرار الملك الاستعانة بالقوات الأجنبية، إلا أنه فوجئ باجتماع عاصف، تمّت فيه المطالبة بخطوات إصلاحية فورية وبفرض التجنيد الإجباري. تضمّنت العريضة في نسخها المسربة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية كانت هناك مطالب شعبية ملحة للتحديث، إلا أنّ جدّتها خفّت بسبب ظروف التنشئة ودواعي الأمن وقلة الموارد المالية.

عشرة مطالب أساسية: تنظيم الفتوى والقضاء وإعادة العمل بالمجالس البلدية، ضمان الحرية الإعلامية، الإصلاح الجذري والشامل للتعليم ولهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتمكين المرأة في الحياة العامة. وركزت العريضة على ثلاثة مطالب تكرر وعد الدولة بتحقيقها منذ ثلث قرن، نظام أساسي للحكم، مجلس للشورى، ونظام للمقاطعات.

وقّع العريضة ٤٣ شخصية من مختلف التيارات الفكرية، مثّلت معظم مناطق المملكة. توترت الأجواء لتسرب العريضة قبل بعثها إلى القيادة السياسية، وازداد التوتر عندما قامت مجموعة من النساء بقيادة سياراتهن في شوارع الرياض، مما دفع التيار الديني إلى الظنّ بوجود تنسيق بين الأمرين، بالخصوص أن العريضة تحدثت عن قضايا حساسة لدى التيار الديني مثل الفتوى وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وموضوع المرأة. وبالرغم من أن العريضة لم تبعث ولم توزع على نطاق واسع، إلا أن الملك سارع بالإعلان عن قرب صدور النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، إلا أنها لم تعلن إلا في آذار/مارس عام ١٩٩٢.

ب - خطاب التيار الديني: قابل التيار الديني قرار الاستعانة بالقوات الأجنبية باستنكار أشد. حاولت المؤسسة الدينية الرسمية، تهدئة المشاعر فأفقت بجواز الاستعانة بقوات أجنبية لدفع مفسدة، إلا أن الفتوى أجمت الاعتراضات في المساجد لشيوخ أمثال سلمان العودة وسفر الحوالي ومحمد المسعري وسعد الفقيه، فانتشرت خطب شرائط الكاسيت المعترضة على القرار والمؤيدة لمشروعية الإنكار بدون إذن السلطة. وبعد عدة اجتماعات بين قادة التيار اتفقوا في أيار/مايو ١٩٩١ على تقديم خطاب للقيادة بالمطالب الإصلاحية، كقابل لما طالب به البيان المدني، بتوقيع ٣١٨ شخصية دينية شملت بعض أئمة الحرمين الشريفين وأعضاء من المؤسسة الدينية الرسمية، ثم وزّع الخطاب على أوسع نطاق، الأمر الذي أثار القيادة، فاجتمع الملك بهيئة كبار العلماء وطلب منهم إدانة الخطاب وهو ما تمّ، وزادت الهيئة بتحريم نصح الحاكم علانية. بعد مرور حوالي العام صدرت مذكرة النصيحة بحوالي ٤٠٠ توقيع معظمهم من أساتذة جامعة الملك سعود، وهدفت المذكرة إلى تفسير مطالب الخطاب؛ تحدثت عن استقلال العلماء والحفاظ على المال العام والمطالبة بمجلس الشورى، وانتقدت حساسية الجهات الرسمية تجاه النصح واقتصار عمل الوعظ على القضايا الجزئية وحصر رسالة المسجد على خطب الجمع والوعظ العام، لكنها طالبت أيضاً بدور أكبر لعلماء الدين ليكونوا مرجعاً للحاكم والمحكوم، وبقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تحارب الدعاة إلى الله أو تضطهد الأقليات المسلمة لديها، وتشديد الرقابة على الإعلام، ومراجعة الأنظمة المعمول بها لإلغاء كل ما يخالف الشرع وإيقاف البنوك الربوية. قبل بعثها استدعى أمير الرياض بعض معديها وطالبهم بالتوقف. هنا حدثت أول حالة انقسام علني داخل التيار الديني، وصلت تداعياته إلى أعلى سلطة دينية في البلد، بين من وافق على التوقف ومن رأى مواصلة العمل، ومن وصل منهم إما سجن أو فرّ إلى الخارج، وهناك تشكلت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، وهناك انقسمت أيضاً ثم بهت نشاطها بعد قوة، وظهرت بعدها «الحركة الإسلامية للإصلاح» و«تنظيم التجديد الإسلامي» لكنهما سرعان ما اختفيا أيضاً.

بعد تحرير الكويت تجاوزت الدولة كلاً من التيارين الديني والمدني، وعملت على تكوين تيارها الديني الخاص بالضغط على المؤسسة الدينية الرسمية، تيار موال أبعدت عنه تأثير الإخوان المسلمين المصريين وقربت السوريين مع المنادين بالسلفية وفرضت رؤاهم على الجميع، ثم انتهى الأمر بإعلان سلفية الدولة، سلفية تحرّم الخروج على الحاكم وإن جلد ظهرك أو أكل مالك، وتشكك بكل ما هو أجنبي فكراً وعلماً، وتصم كل من يختلف معها بالخروج على إجماع الأمة وأنه تغريبي أو عصراني.

ج - مرحلة بيانات الإصلاح المشتركة: فجّرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في أمريكا حراكاً سياسياً غير مسبوق في المملكة، رافقه هامش حرية أكبر في وسائل الإعلام بعد أن أصبحت المملكة تحت أنظار العالم، وانتشر استخدام الإعلام الإلكتروني. وفي هذه الأجواء انطلقت ظاهرة البيانات الجماعية، مفتوحة أول حوار حقيقي بين مختلف الأطياف الفكرية، ظهرت بوابره وترسخت مع توالي إصدار البيانات التي كانت تجمع علماء دين ومتقنين من مختلف التوجهات يجمعهم الاهتمام بالشأن العام؛ أولها كان بياناً أعدّه الشيخ سلمان العودة،

بعنوان «على أيّ أساس نتعايش» في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ردّاً على بيان أصدره مثقفون أمريكيون بعنوان «على أي أساس نقاتل» تبريراً لحروب أمريكا الاستباقية ردّاً على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ثم توالى البيانات.. غير أن بيان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله» الذي أعدّه الشاعر علي الدميني وآخرون، اشتهر فيما بعد باسم «خطاب الرؤية»، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، كان له صدى أكبر وأوسع إذ رفع سقف المطالب الإصلاحية فنادى بالانتخاب المباشر لأعضاء مجلسي الشورى والمناطق وطالب بدولة المؤسسات الدستورية، وأكد مبدئي استقلال القضاء والعدالة في الخطط الاقتصادية، وطالب بإنصاف المرأة وبإطلاق مبادرات إصلاحية حكومية. كان لتنوع الاتجاهات الفكرية لموقعيه وكثرتهم وتمثيلهم لمختلف مناطق المملكة تأثير كبير، واعتبر تنوعاً لمرحلة الانفتاح الإعلامي الذي ساد البلد، وأتاح للنخب الثقافية التعبير عن همومها الإصلاحية، وغضّت الدولة البصر عن كل هذا لأنه يحسن صورتها المنهارة بسبب تفجيرات أيلول/سبتمبر.

بيد أن التفهم الرسمي لظاهرة البيانات زال بعد صدور بيان «نداء إلى القيادة والشعب» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، واشتهر فيما بعد باسم بيان الملكية الدستورية الذي أعده الشيخ عبد الله الحامد وآخرون، لتركيزه على الإصلاح السياسي الدستوري. أثار البيان بعض القادة الذين حاولوا منع صدوره، وأساء كثيرون تفسيره عمداً، لأنه اعتمد مفردات وصيغاً دينية تحرص الدولة على احتكار تفسيرها مع علمائها الرسميين، فتدخلت باعتقال عدد من موقعيه، ومن أطلقته منعتة من السفر. كان سقف مطالب البيان مرتفعاً، واتهم بأنه أفسد التدرجية المطلوبة في التعامل مع الدولة، مع أن معظم البيانات السابقة كانت تطالب بإصلاحات دستورية، ولكن يبدو أن السياسي قد بدأ يضيق بالإصلاحي فقرر منع إصدار أية بيانات مستقبلية، وهدد من يساهم في ذلك بالاعتقال والجزاء. إلا أن عدة بيانات مشتركة لشخصيات دينية ومدنية صدرت متحديّة ذلك القرار، منها «معاً على طريق الإصلاح» في شباط/فبراير ٢٠٠٤ الذي جمع أكثر من ٩٠٠ توقيع، وبيان للمطالبة بحق المرأة السعودية في قيادة السيارة، حصد توقيع أكثر من ألف شخص، و«نداء إلى خادم الحرمين لإطلاق سراح د. متروك الفالح» في حزيران/يونيو ٢٠٠٨. غير أن الأمور عادت إلى التجمد من جديد مع فرض السيطرة الأمنية والحل الأمني بحجة التفجيرات التي قامت بها مجموعات جهادية أعلنت خروجها على الدولة.

وضعت التفجيرات الدموية التيار الديني المتشدد، تيار الصحوة، أمام خيارين إما تأييد القائمين بها عملاً بفهمهم الضيق للإسلام أو نبذهم تأييداً للدولة وسعيّاً إلى إعادة العلاقة الحميمة معها، فظهرت فتاوى تحريم الخروج على الحاكم، ثم سعى هذا التيار إلى إشغال الساحة الفكرية بقضايا ثانوية كدعوى التغريب ووضع المرأة ومؤامرات الغرب ضد الإسلام والمسلمين وأن المملكة مستهدفة. غير أن المجتمع كان قد تجاوز هذا كله، وبدأت تمور الساحة مع بداية العام ٢٠١٠ بسجال ديني جديد بين علماء دين متفتحين رأوا أن انفراد الدولة بالقرار السياسي وعدم المشاركة الشعبية في صنعه وانعدام الرقابة على المال العام هي أهم عوائق الإصلاح السياسي في المملكة، وهي النقطة التي انتهت إليها جميع القوى والحركات

السياسية المدنية من قبل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بدأت أحداث الربيع العربي وبعدها بشهرين، شباط/فبراير ٢٠١١، عادت مشاريع البيانات الإصلاحية المشتركة إلى الظهور، لعل أهمها وما شكّل نقلة نوعية في الفكر الديني في المملكة ظهور بيان «نحو دولة الحقوق والمؤسسات» الذي أعاد الأمل في توحيد رؤى الأطياف السياسية والفكرية، صدر البيان بجهد موفق من الداعية الشيخ سلمان العودة وحصد أكثر من عشرة آلاف توقيع. اشتمل البيان على عدّة مطالب إصلاحية رفعت سقف المطالبات السابقة وجعلتها أكثر تعبيراً عن الرأي الشعبي. اشتمل البيان على ثمانية مطالب إصلاحية:

– مجلس شورى منتخب بالكامل وله صلاحيات كاملة.

– فصل رئاسة الوزراء عن الملك، على أن يحظى رئيس الوزراء والوزراء بتزكية وثقة الملك.

برغم أن الإصلاح والتجديد والتغيير سُنّة من سنن الكون ورد ذكرها جميعاً في القرآن الكريم، إلا أن مفردة الإصلاح بالتحديد غيّبت عن الذاكرة الجمعية لعقود.

– تشجيع ظهور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النقابية.

– محاربة الفساد المالي والإداري ومنع استغلال النفوذ.

– الإسراع بحل مشاكل الشباب، والقضاء على البطالة.

– إصلاح القضاء وتحقيق استقلاليته.

– إطلاق حرية التعبير المسؤولة وتعديل أنظمة المطبوعات ولوائح النشر.

– الإفراج عن كافة معتقلي الرأي وتفعيل الأنظمة العدلية بما فيها «نظام الإجراءات الجزائية».

استخدم البيان مفاهيم سياسية حديثة كانت مرفوضة من التيار الديني وحتى عهد قريب، كالديمقراطية ومبدأ فصل السلطات وحماية الحريات المدنية، مما شكّل نقلة نوعية للفهم الديني المعاصر المستنير، وتجاوز به المجتمع النظرة الدينية الضيقة التي كانت تحرم الخروج على الحاكم ومسألهته وتحرم الاستفادة من الأفكار الغربية وخصوصاً السياسية، وفتح الطريق مجدداً أمام لقاءات أخرى تجمع التيارين الديني المتنور والمدني المسالم تمهد للمطالبة بتفعيل الإصلاح بدلاً من مجرد المطالبة به.

٢ – عقبات الإصلاح

برغم أن الإصلاح والتجديد والتغيير سُنّة من سنن الكون ورد ذكرها جميعاً في القرآن الكريم، إلا أن مفردة الإصلاح بالتحديد غيّبت عن الذاكرة الجمعية لعقود، بدت مفردة غريبة مبهمة كمثيالاتها من المصطلحات الحديثة التي بدأت تغزو العقلية السعودية كالوطن والحكومة والحاكم والمحكوم والدولة وفصل السلطات والانتخاب، مقابل مصطلحات سائدة كالقبيلة

والعشيرة والشيخ والأمير والملك، لذا قوبلت في البداية بالريبة من التيار الديني المتشبع بمعاداة العصر والغرب وكل ما يأتي منهما. والدين الإسلامي ذاته، الذي نعتبره كمسلمين أكمل الأديان وأشملها، يقول نبيّه وصاحب رسالته إن الله سيقبض له من يحدده كل مئة عام، فكيف بأنظمة حكم وضعية وقوانين يصوغها بشر. بل وجد من يرفض مفهوم التجديد في الفكر الإسلامي، وهو مفهوم محلي، مع أن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، الذي لم تفصله عن فترة النبوة سوى سنتين، مضى يجدد ويستعين بعلم الغير وعلم عصره في بناء دولته ويخلق وظائف مدنية جديدة لم تكن معروفة أيام الرسول (ﷺ)، ولم يقل له أحد من الصحابة، رضوان الله عليهم، هذا إحداث في الدين. أنشأ ديوان الجند وشيّد دوراً للعناية بأبنائهم إذا ما استشهدوا، ونظم البريد وأسس للمحاكم وشؤون القضاء. على مثل هذا الاجتهاد في أمور الدنيا والدين، فقه الواقع كما يسمّى عند أساتذة الفقه الإسلامي، يبقى الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان، وقد يبدو غريباً القول إن الدولة السعودية بمراحلها الثلاث لم تشهد حركة إصلاحية منذ حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب قبل أكثر من مئتي عام.

عموماً يمكن إجمال عوائق عملية الإصلاح فيما يلي:

- أ - استمرار سيطرة التكوينات الطبقية التقليدية كالقبيلة والعشيرة والأسرة، وغياب برامج التوعية المجتمعية بالمفاهيم الحديثة للتنظيمات الاجتماعية المعاصرة.
- ب - عدم توفر إعلام حر يمكنه تقديم الأفكار الإصلاحية وتقريبها إلى أذهان العامة، ما أدى إلى تشوه مفهوم الانتماء والمواطنة لدى قطاع عريض من المواطنين.
- ج - الاختلال البنوي في نمط الإنتاج المعتمد على رأسمالية الدولة والموارد منه خلق مجتمع الرفاه، فانهى إلى تكريس مجتمع الاستهلاك، وقدم تنمية مشوهة وبيئة بيروقراطية غلفت الفساد بمشاريع التنمية الكبرى تحت رعاية نخب طفيلية متنفذة في مفاصل الدولة تعوق أية عملية إصلاحية حماية لمصالحها.
- د - عدم العدالة في توزيع مشاريع التنمية والثروة، ما كرس النظرة المناطقية وتسبب في تنامي الاحتقان الشعبي.
- هـ - استمرار الدولة في تمرير مشاريعها التنموية باستخدام الصراع بين التيار الديني والتيار المدني، بدون إتاحة الفرصة لنقد هذه المشاريع ما أدى إلى ترسخ ثقافة متخلفة، مثل ثقافة المنح مقابل ثقافة الحقوق وثقافة التعيين مقابل ثقافة الانتخاب وثقافة الغلو الديني مقابل ثقافة التسامح.
- و - الصراع بين النخب بشقيها الديني والمدني من جهة، وبين الاثنين والدولة من جهة أخرى.

ز - مع كل الشعبية والانتشار التي حظي بهما التيار الديني إلا أنه لم يقدم برنامجاً مستنيراً للإصلاح الاقتصادي والسياسي يكفل حقوق المواطن ويحمي مكتسباته وماله العام، واكتفى برفع شعارات دينية لا تنتقد صراحةً ولا ضمناً الحكم المطلق والملكية المطلقة.

رابعاً: إمكانية تبني مشروع إصلاح وطني

إصلاح المجتمع، أي مجتمع، غاية يسعى إليها كل أفرادها. هناك خطوط عامة وأولويات يتحتم الاتفاق عليها حفاظاً على مصلحة الوطن بكل أطيافه. ليست القضية هنا أغلبية وأكثرية، بل طلب عدالة اجتماعية تحقيقاً للسلم الأهلي، ولا القضية تغيير هوية المجتمع أو تغريبه، إنما إعمار للأرض، وهو فرض عين، وكيف سنعمرها بدون علوم عصرها. القضية أن بلداً كبيراً يواجه تحديات كبيرة بوسائل وأفكار سياسية قديمة. القضية أن كل سبل النهوض مع الحفاظ على الانتماء الديني والهوية الوطنية متوافرة، وهذه نقطة لا يختلف عليها صحوي أو ليبرالي، هذا هدف إنقاذ لا يختلف عليه الديني أو المدني ولا يجب أن يمانعه السياسي. التوافق بين مطالب التيارات الدينية المستنيرة والمدنية المعتدلة ميسور وقد تبدى أثناء فترة توالي إصدار البيانات، بل تكرر في البيان الأخير «نحو دولة الحقوق والمؤسسات»، ومن الممكن تكراره إذا تخلى متطرفو كل طرف عن تطرفهم، وإذا آمنوا جميعاً أن مصلحة الوطن في توافقهم. من خلال تلك البيانات تبين أن هناك قواسم مشتركة كثيرة يمكن العمل على تعظيمها وإضعاف نقاط الاختلاف القليلة، هناك شبه إجماع على إصلاح الأنظمة الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو الأهم. الخلاف حول دور علماء الدين في المجتمع ومجال عمل المرأة، وهو أمر يمكن التقريب فيه ولا يمنع تبني مشروع وطني لأجندة إصلاحية شعبية مشتركة لتحديث الدولة وتهيئتها لخطوة التوحد مع جيرانها في الخليج ولأخذ مكانها اللائق بين الأمم. يمكن إجمال إمكانات تبني أجندة شعبية مشتركة كنواة لمشروع وطن للإصلاح في العناوين التالية:

– الرغبة الشعبية العارمة للانتقال إلى دولة مؤسسات حديثة تدار بكفاءات شعبية متوافرة تنتظر الفرصة لخدمة وطنها، تقودها كفاءتها إلى المناصب الإدارية العليا، لا حسبها ونسبها.

– وجود طبقة متنورة ونشطة من علماء الدين ومثقفي البلد يمكنهم مجتمعين تقديم بنود مشروع الإصلاح للقيادة بضمان عدم المساس بثوابت الدين والهوية، وضمان حقوق كافة الأطياف والمذاهب الدينية.

– وجود الوفرة المالية التي تمكن من بدء مشاريع تنمية حقيقية عادلة وشاملة.

– وجود رغبة سياسية للإصلاح من الممكن تسريع خطاها بطرح برنامج شعبي واضح ومحدد ومتفق عليه بين مختلف التيارات المتواجدة على الساحة.

● حاولت هذه الورقة، وليس البحث، أن تقول إن هناك ثلاثة عناصر تتحكم بسيرورة ومسيرة عملية الإصلاح في المملكة، الرسمي والديني والمدني، ولكل أجندته. بقليل من المواءمة يمكن رؤية المشترك بينهم لتبني مشروع وطني عام. لكن قبل ذلك:

– لا بدّ للرسمي أن يقرّ بوجود الإصلاح السياسي وبجدولة مواعيده وإعلان آلياته.

– لا بدّ للديني أن يقرّ بسماحة الدين الإسلامي تجاه كل مذاهبه وتجاه الآخر، وأن

معاداة العصر ليست مبدأً إسلامياً لأنه دين كل عصر، وأن يقدم برنامجاً شرعياً حقوقياً للحاكم والمحكوم.

- لا بدّ للمدني أن يقر بمرحلة الإصلاح، عليه انتظار أوان تحقق الملكية الدستورية، فالمرحلة الآن للمؤسسات الدستورية والمشاركة الشعبية في صنع القرار وفصل السلطات واستقلال القضاء.

خامساً: التعقيب النهائي في ضوء المناقشات حول الورقة

حظيت الورقة بنقاش وافر، أشكر كل من ساهم فيه سلباً وإيجاباً. أتجاوز الردود الإيجابية والمؤيدة لما جاء في الورقة، وأراجع أهم ما ذكر من نقد:

١ - طالب البعض بالتدرج في مطالب الإصلاح وعدم قفز المراحل، أو حرقها كما جاء على لسان أحد الإخوة، والحقيقة لم أرَ قفزاً للمراحل في المطالب الإصلاحية المذكورة في الورقة، فتاريخ المطالب الإصلاحية في المملكة بدأ منذ أكثر من نصف قرن، تحديداً أهم مطلب إصلاحي بفصل السلطات الثلاث قدم في العام ١٩٥٨ ولم يتحقق حتى اليوم، ودرجة التجاوب الرسمي مع المطالب الإصلاحية الشعبية كان متدنياً طوال هذه السنين.

إصلاح المجتمع، أي مجتمع، غاية يسعى إليها كل أفرادها، فهي طلب عدالة اجتماعية حقيقية للسلم الأهلي، وإعمار للأرض الذي هو فرض عين.

٢ - رأى آخرون أن ما يحدث من إصلاح في المملكة ضروري لكامل منطقة الخليج العربي وتنعكس آثاره على دول المنطقة، وكرر مقولة التمهّل في مطالب الإصلاح تفاعلاً مع القدرة الشعبية على تقبله، وهذا رأي صحيح ولكن ليس على إطلاقه. الجميع يعرف أن عوائق الإصلاح في المملكة بنوية أكثر منها منهجية، وترتبط بثقافة تم التأسيس لها على مدار نصف قرن، والجميع يعرف أن كثيراً من دول المنطقة تحققت فيها خطوات إصلاحية أكثر تقدماً ممّا تحقّق في المملكة، وليس من الضروري ربط خطوات الإصلاح في تلك الدول بما يحدث في المملكة، بل ربما يشكل ما يتحقق في الجوار عامل ضغط داخلي لتخطي العوائق.

٣ - ذكر عضوا مجلس الشورى السعودي الحاضران في النقاش أن هناك إصلاحاً ملموساً تحقّق في عهد الملك عبد الله، وأنهم في المجلس أنجزوا قضايا إصلاحية تهّم الوطن والمواطن، وأصدروا كثيراً من التنظيمات، فذكرت لهما ما قلته نصّاً في الورقة من تعاطف الملك عبد الله مع مطالب الإصلاحيين وسعيه إلى تحقيقها، وأنه يتمتع بسمعة حسنة داخلياً وخارجياً، وأما بخصوص ما ينجز في مجلس الشورى فذكرتهما أيضاً أنه مجلس استشاري، لأن قراراته غير ملزمة، وصلاحياته لا تضاهي أمثاله في الدول الأخرى □